البحرين: السجن بين 6 و15 عاما لمتهمين بالشروع في قتل رجال شرطة

المنامة ـ يو.بي.أي: أصدرت محكمة بحرينية أحكاما بالسجن تراوحت بين ست سنوات و15 عاما على 28 شخصا اتهموا بالشروع في قتل رجال شرطة، فيما برأت أربعة آخرين.
وقال موقع صحيفة «الوسط» البحرينية ان المحكمة الكبرى الجنائية أصدرت امس حكمها في قضية 32 متهما بالشروع في قتل شرطة والتجمهر والشغب وحيازة مولوتوف وحرق وإتلاف سيارة.
وحكمت المحكمة على 22 متهما بالسجن 15 عاما، وبالحبس 3 سنوات على ستة آخرين، فيما برأت أربعة.

الرياض تنفي تصريحات نسبت للفيصل حول تقديم قطر تنازلات خلال اجتماع وزراء خارجية دول "التعاون" الماضي

ولي العهد السعودي يشهد ختام «سيف عبدالله».. أضخم مناورات في تاريخ المملكة

الأناضول: رعى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد السعودي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع امس في حفر الباطن حفل اختتام مناورات «سيف عبدالله»، والتي تعد «الأضخم» التي تجريها المملكة في تاريخها.
وشاركت في المناورات التي بدأت في 16 أبريل الجاري 3 جهات هي (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني)، وجرت في 3 مناطق (الشمالية والشرقية والجنوبية)، فيما كانت تدار من غرفة للعمليات في العاصمة الرياض.
وتضمنت المناورات تطبيق سيناريوهات لصد عدوان تتعرض له المملكة لهجمات برا وبحرا وجوا.
وقالت وكالة الأنباء السعودية إنه حضر ختام المناورات عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بالإمارات، ونائب رئيس الوزراء، وزير الدفاع الكويتي الشيخ خالد الجراح الصباح وقائد الجيش الباكستاني الفريق أول رحيل شريف وأمين عام وزارة الدفاع بسلطنة عمان محمد بن ناصر الراسبي، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياني.
وألقى رئيس هيئة الأركان العامة قائد القوات المشتركة الفريق أول ركن حسين بن عبدالله القبيل كلمة خلال حفل ختام المناورات أوضح فيها أن هذا التمرين الذي ينفذ هذه الأيام على مستوى القوات المسلحة، بالإضافة إلى مشاركة وحدات من وزارة الحرس الوطني، وعناصر من وزارة الداخلية، في كل من المنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية، والمنطقة الشمالية، في آن واحد يهدف إلى رفع مستوى التدريب واختبار مدى جاهزية قواتنا المسلحة، لردع أي عدوان يقع على أي من تلك الاتجاهات.
وأشار إلى أن هذا التمرين الذي يتم تنفيذه في تلك المناطق، شارك في تنفيذه العديد من وحدات القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية، وقوات الدفاع الجوي وقوة الصواريخ الاستراتيجية، بالإضافة إلى وحدات من الحرس الوطني، وعناصر من وزارة الداخلية.
وقال الفريق أول ركن القبيل «إننا في هذا التمرين نعد قواتنا المسلحة لحماية مقدساتنا ووحداتنا ومكاسبنا، ولا نهدف من ورائه الى الاعتداء على أحد، فليس هذا من سياسة حكومتنا الرشيدة، التي لا تقبل ولا تساوم على أمنها، وتقطع كل يد تمتد للإيذاء بها».
بعد ذلك أطلق ولي العهد شارة بدء التمرين. وقد شاهد ولي العهد والحضور التمرين المشترك (سيف عبدالله) الذي يقام لأول مرة على ثلاثة مسارح عمليات مختلفة التضاريس ودرجة الحرارة وطبيعة الأرض، حيث أقيمت على ميادين القيادات العسكرية الشمالية والشرقية والجنوبية، وتدار عملياتها من مركز عمليات واحد بالرياض حيث شاهد ولي العهد والحضور أمامهم تطبيق التمرين بالإضافة إلى مشاهدتهم تلفزيونيا التمرين في كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية.
وشارك في التمرين عدد كبير من الطائرات والسفن والمروحيات والمعدات الأرضية بمختلف أنواعها والمركبات القتالية والدبابات ومنظومات الصواريخ المضادة للطائرات.
وتم التركيز خلال التمرين على تطوير القدرة الدفاعية ورفع الكفاءة القتالية للضباط وضباط الصف وجميع وحدات المناورة وإسناد القتال من خلال التركيز على التدريب النوعي للتعامل مع كل التهديدات وعمليات إدارة الأزمات.
ويعد هذا التمرين الأكبر حجما في تاريخ القوات المسلحة الذي أتاح الفرصة لمختلف صنوف الأسلحة البرية والجوية والبحرية وأسلحة الدفاع الجوي أن تشارك في تمرين واحد ينفذ على عدة مراحل تكتيكية، بحسب وكالة الأنباء السعودية.
الى ذلك، نفى مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية امس إدلاء وزير الخارجية، سعود الفيصل، بتصريحات نشرتها إحدى وسائل الاعلام المطبوعة بشأن تقديم قطر تنازلات خلال اجتماع وزارة خارجية دول الخليج في 17 أبريل الجاري. ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن مصدر مسؤول بوزارة الخارجية أن «ما نشرته صحيفة العرب اللندنية بتاريخ 27/ 4/ 2014م تضمن تصريحات منسوبة للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية لم يدل بها».
وأكد المصدر المسؤول «على احتفاظ وزارة الخارجية بالحق في اتخاذ الإجراءات النظامية حيال ذلك».
وسبق أن نفى وزير خارجية قطر خالد بن محمد العطية في تصريحات له الأربعاء الماضي، تقديم بلاده تنازلات في اجتماع وزراء خارجية دول الخليج بالرياض.
وأكد العطية انتهاء الاختلاف في وجهات النظر الخليجية، مبينا ان عودة السفراء الى الدوحة أمر راجع إلى دولهم. وقال إن «الاختلاف في وجهات النظر بين قطر مع السعودية والامارات والبحرين انتهى فعلا»، مضيفا أن آلية اتفاق الرياض الذي تم التوصل اليه في 17 أبريل الجاري «كانت واضحة».
وأوضح العطية أن «الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي وصلوا إلى تفاهمات وهذه التفاهمات لا تعني تنازلات مع أي طرف».

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع يشهد العرض العسكري (واس)

عقوبات أوروبية وأميركية تشمل نائب رئيس الوزراء الروسي ورئيس الأركان ومدير الاستخبارات

موسكو تتهم الغرب بفرض «ستار حديدي» عليها والتوتر يتصاعد في شرق أوكرانيا

عواصم ـ وكالات: شجبت روسيا العقوبات الأميركية والأوروبية الجديدة عليها متهمة الجانبين بفرض «ستار حديدي» في وقت استمر فيه تصاعد العنف والتوتر في شرق أوكرانيا.
فقد هاجم حوالي 300 انفصالي من الموالين لروسيا أمس مقر الإدارة المحلية في مدينة لوغانسك في شرق أوكرانيا، وفق ما نقلت وكالة فرانس برس. وقام حوالي 20 شابا مسلحين بقضبان حديد بكسر إحدى نوافذ المبنى في غياب الشرطة، في حين وقف المتظاهرون في الخارج بانتظار الدخول.
واستبدل المتظاهرون العلم الأوكراني على المبنى بالعلم الروسي. وقال أحد القياديين الموالين لروسيا الكسي كارياكين «نحن نسيطر على المبنى لمنع حصول سرقات»، مضيفا «يجب على الشرطة أن تقف إلى جانب الشعب وان تخلص لنا». وتزامن ذلك مع اتهام موسكو لخصومها الغربيين بدفع الأزمة الأوكرانية إلى «حائط مسدود»، متوعدة بالرد على الموجة الجديدة من العقوبات.
وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف إن الولايات المتحدة تعيد سياسة «الستار الحديدي» التي مارسها الغرب ضد بلاده إبان الحرب الباردة من خلال فرض عقوبات على نقل التكنولوجيا إلى الاتحاد السوفييتي حينها عام 1949.
ونقلت وكالة انترفاكس الروسية للأنباء عن ريابكوف قوله أمس إن بلاده لا تسعى للسيطرة على جنوب شرق أوكرانيا بعد ضمها للقرم وإنه لا يوجد ما يدعو للقلق من ذلك. كما توعدت روسيا بالرد على قرار اليابان عدم منح تأشيرات دخول لـ 23 مواطنا روسيا في إطار العقوبات المرتبطة بالأزمة الأوكرانية.
وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش في بيان إن «روسيا أصيبت بخيبة أمل جراء قرار اليابان فرض عقوبات على مجموعة من المواطنين الروس، وذلك لن يمر من دون رد». وكانت موسكو تعلق على موجة العقوبات الجديدة التي نشرت أمس في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي وتضم لائحة الأشخاص الذين تعتبرهم «مسؤولين عن أعمال تهدد وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها» وبينهم زعماء مجموعات انفصالية في شرق أوكرانيا.
وشملت العقوبات «15 روسيا، بينهم نائب رئيس الوزراء الروسي، ديمتري كوزاك، وممثل الرئيس الروسي الدائم في القرم، أوليغ بيلافينتسيف، ونائب رئيس مجلس النواب الروسي، ليودميلا شفيتسوفا، ورئيس أركان الجيش الروسي، فاليري جيراسيموف، ومدير الاستخبارات العسكرية الروسية العامة، إيغور سيرغون». كما أدرج الاتحاد أسماء 6 شخصيات من قادة قوات الدفاع الذاتي على قائمة العقوبات الأوروبية التي تقضي بحظر دخول هؤلاء الأشخاص إلى أراضي الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تجميد أرصدتهم الموجودة في مصارف البلدان الأعضاء بالاتحاد، وبذلك العدد الإجمالي للمواطنين الروس الذين أدرجت أسماؤهم على قائمة العقوبات الأوروبية 48 شخصا. وجاء ذلك بعدما أعلن الأميركيون امس الأول عن عقوبات تطول سبعة مسؤولين روس و17 شركة يعتبرون مقربين من الرئيس فلاديمير بوتين، وبموجب العقوبات الجديدة ستعيد واشنطن أيضا النظر في شروط تصدير بعض المعدات المتطورة التي يمكن أن يكون لها استخدام عسكري لروسيا، كما أعلن البيت الأبيض.
في غضون ذلك، أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو لنظيره الأميركي تشاك هيغل أن «القوات الروسية لن تجتاح أوكرانيا».
وأفادت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» في بيان لها بأن شويغو، كرر الطمأنة بأن «القوات الروسية لن تغزو أوكرانيا». وبحسب البنتاغون، قال شويغو لهيغل إن «روسيا أرغمت على إطلاق مناورات واسعة النطاق قرب الحدود مع أوكرانيا في مواجهة احتمال حصول تحرك عسكري (أوكراني) ضد المدنيين.
وما إن أعلنت السلطات الأوكرانية أنها لن تستخدم الوحدات العسكرية النظامية ضد الشعب الأعزل، فإن القوات الروسية عادت إلى ثكناتها»، نافيا «بشكل قاطع وجود مجموعات تخريب روسية في جنوب شرق أوكرانيا».
من جهة أخرى، قال زعيم انفصالي في شرق أوكرانيا أعلن نفسه رئيسا لبلدية إحدى المدن التي يسيطر عليها الانفصاليون انه لن يناقش مع الغرب مسألة الإفراج عن المراقبين العسكريين الأوروبيين المحتجزين منذ أيام إلا إذا ألغى الاتحاد الأوروبي العقوبات التي فرضها على زعماء انفصاليين. وقال فياتشيسلاف بونوماريوف الذي أعلن نفسه رئيسا لبلدية سلافيانسك لوكالة انترفاكس للأنباء إن عقوبات تجميد الأصول وحظر السفر التي فرضت على زعيم «جمهورية دونيتسك الشعبية» وآخرين «لن تساعد على الحوار».
في هذه الأثناء، حث أولكسندر تورتشينوف القائم بأعمال رئيس أوكرانيا ورئيس الوزراء أرسيني ياتسينيوك، النواب على التحرك سريعا لإقرار دستور جديد يقولان إنه يحفظ وحدة أوكرانيا.
وحث تورتشينوف خلال جلسة للبرلمان في كييف أمس أعضاء البرلمان على إقرار دستور جديد يشمل تعزيز الحق في استخدام اللغة الروسية في مسعى لنزع فتيل الاحتجاجات الانفصالية.

ناشطون موالون لروسيا يقتحمون مبنى الحكومة المحلية في لوغانسك أمس (رويترز)

روسيا تؤكد أنها لن تغزو أوكرانيا ولا تكرار لسيناريو القرم

انفصاليو أوكرانيا يشترطون رفع العقوبات لإطلاق سراح المراقبين الأوروبيين

واشنطن تلوح بقطع المساعدات عن "حكومة الوحدة"

انتهاء المهلة الأميركية دون التوصل لاتفاق والإسرائيليون والفلسطينيون يتبادلون الاتهامات

عواصم ـ وكالات: انتهت أمس المهلة التي حددتها الولايات المتحدة الأميركية للتوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك من دون إحراز أي تقدم في المفاوضات التي علقتها إسرائيل مؤخرا ردا على اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس».
وفي الوقت الذي حملت السلطة الفلسطينية إسرائيل مسؤولية هذا الفشل، تصاعد الجدل بشأن تصريحات نسبت إلى وزير الخارجية الأميركي جون كيري اعتبر فيها أن إسرائيل «قد تصبح دولة فصل عنصري» إذا فشل السلام.
وبعد أكثر من عام من الديبلوماسية المكوكية المكثفة التي قام بها كيري بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول 29 ابريل الجاري، يبدو أن صبر واشنطن بدأ ينفد مع جمود المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد حملت الرئاسة الفلسطينية إسرائيل مسؤولية انتهاء مهلة مفاوضات السلام بين الجانبين دون التوصل لاتفاق ينهي الصراع المستمر منذ عقود، وشدد الرئيس محمود عباس على أن السلطة الفلسطينية مصممة على أن تقوم دولة إسرائيل بإعلان حدودها، معتبرا أن ذلك يشكل شرطا لتحقيق السلام.
وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبوردينة إن إسرائيل تتحمل مسؤولية توقف المفاوضات وعدم التوصل لاتفاق وما يترتب على ذلك. وأضاف أبوردينة لوكالة أنباء «معا» المحلية: «على ما يبدو أن الإدارة الأميركية لم تقرر سحب يدها من ملف المفاوضات كما لم تعلن إسرائيل وقف المفاوضات وإنما قامت بتعليقها من طرفها».
وفي سياق متصل، رفضت الحكومة الفلسطينية إقدام إسرائيل على تنفيذ قرار يقضي بحجب إيرادات المقاصة الفلسطينية، بدءا من ابريل الجاري، ردا على المصالحة الفلسطينية.
في غضون ذلك، قال عضو مجلس الشيوخ الأميركي راند بول إنه سيقدم مشروع قانون يهدف إلى إيقاف مشروط للمساعدات الأميركية عن السلطة الفلسطينية. وأفاد بول بأن «على حكومة الوحدة الجديدة (الفلسطينية) أن تمتلك الفرصة لتعلن اعترافها بشكل بين بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية كما تعترف إسرائيل بحق الدولة الفلسطينية في الوجود، وأن تعلن وقفا فوريا لإطلاق النار كي تستمر المفاوضات».
وتوعد بتقديمه قانونا بقطع مشروط للمعونة الأميركية يتم تنفيذه خلال خمسة أسابيع ما لم تستجب حكومة الوحدة لهذه المطالب.
وقد نفى وزير الخارجية الأميركي كيري بشدة أن يكون تطرق إلى إسرائيل «كدولة فصل عنصري» إذا لم تتوصل إلى اتفاق سلام.
وقال في بيان شديد اللهجة مساء أمس الأول «لا أعتقد أنني ذكرت مرة واحدة علنا أو في شكل مغلق أن إسرائيل دولة فصل عنصري أو أنها عازمة على أن تصبح على هذا النحو».
وجاء ذلك بعد الدعوات التي وجهت إليه للاستقالة أو على الأقل الاعتذار عن التصريحات التي نسبت إليه ونشرها موقع «ذي ديلي بيست» الاخباري الأميركي. وتابع كيري: «لن أسمح بأن يناقش أي كان التزامي إلى جانب إسرائيل، وخصوصا لأغراض سياسية منحازة».
وأكدت وزارة الخارجية الأميركية أن كيري «لم يعلن أبدا أن إسرائيل دولة فصل عنصري»، بينما طالبه السيناتور الجمهوري عن ولاية تكساس، رافاييل ادوارد كروز بتقديم استقالته، فيما طلب زميله عن ولاية أريزونا جون ماكين بأن يقدم كيري اعتذارا.

الأردن يوافق على تسليم سجين ليبي مقابل إطلاق سراح سفيره في طرابلس

عواصم ـ رويترز: أفادت وكالة الأنباء الليبية الرسمية بأن الأردن أبدى استعداده تسليم السلطات الليبية سجينا لديه مقابل اطلاق سراح سفيره لدى ليبيا، فواز العيطان، المختطف منذ أسبوعين.
ونقلت الوكالة عن رئيس لجنة متابعة أحوال السجناء الليبيين في الخارج بوزارة العدل، سحر بانون، أمس الاول قولها، «لقد قمنا بمساع حثيثة مع الجانب الأردني لتوقيع اتفاقية نقل المساجين، وقد استجابت دولة الأردن لرغبتنا وطلبت باعداد اتفاقية بذلك مع ادخال بعض التعديلات حتى تصبح بشكل مذكرة تفاهم بحيث تمر من وزارة العدل الأردنية الى وزارة العدل الليبية».
وأضافت أن السلطات الأردنية أبدت استعدادها التام للخروج من الأزمة الأخيرة المتعلقة بخطف السفير العيطان، وذلك بتخفيف الحكم على السجين الليبي، ولقبه الدرسي، ونقله الى بلاده لاستكمال مدة محكوميته، مقابل اطلاق سراح السفير، على أن تيم حل الأزمة وفق مذكرة تفاهم بين البلدين.
ولم تذكر المسؤولة الليبية أي تفاصيل أخرى أو أي موعد لتنفيذ هذا الاتفاق كما لم تشر الى علاقة السلطات الليبية بالجهة الخاطفة للسفير العيطان، ولمحت سحر بانون الى حدوث تقدم في الجهود الرامية الى الافراج عن التونسيين.
ونسبت اليها الوكالة الليبية قولها انه فيما يتعلق بملف الليبيين المسجونين في تونس فان الحكومة التونسية أكدت رغبتها في التعاون مع الحكومة الليبية وخاصة على خلفية حادثة اختطاف الدبلوماسيين التونسيين.
وكان محللون من قبل قالوا ان الموافقة على طلب الخاطفين قد يشكل سابقة خطيرة للأردن والتي تعد حليفا مهما للولايات المتحدة في مكافحة تنظيم القاعدة.